

ملخص البحث

إيان سفيان حارس، ١٠٢٢٠٠٧٥، حماية المستهلك للاعبين اللعبة على الإنترنت (دراسة مقارنة بين الحكم الإسلامي والقانون رقم ٨ سنة ١٩٩٩ عن حماية المستهلكين). بحث علمي، قسم قانون التجارة الشرعية، كلية الشريعة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانق، المشرف: د. فخر الدين.

الكلمات الأساسية: حماية، المستهلك، اللعبة على الإنترنت

إن وضع القانون رقم ٨ سنة ١٩٩٩ عن حماية المستهلك من إنجازات الحكومة في محاولتها لحماية المستهلكين من العوامل التي تؤدي إلى عدم أداء الحقوق والواجبات نحو المستهلكين. فانطلاقاً من ذلك فإن حماية المستهلكين تقتضي الاهتمام به نظراً من تطوّر السوق العالمي حالياً. وبجانب ذلك فإن تطور التكنولوجيا يؤثر كثيراً في أداء الحقوق والواجبات بين البائع والمشتري لأن البيع حالياً يتم بطريقة مباشرة أي التقاء البائع والمشتري عند البيع، كما يتم عدم التقاء البائع والمشتري عند البيع، فهذا يؤثر إلى أداء أو عدمه للحقوق والواجبات بينهما.

واللعبة على الإنترنت هي النظام السوقي في صورة لعبة التي توفر عدة المرافق لمستخدميها، فلذلك على مستخدميها أن يتنبهوا عند أداء صفقة فيها لاجتناب الأمور المخسرة، رغم أن الغش يمكن وقوعه في أي مكان و في أي وقت، في العالم الواقعي أو في الفضاء الإلكتروني، وكثيراً ما وقع في الفضاء الإلكتروني وجود برمجية الغش التي أصبحت شائعة في مجال اللعبة على الإنترنت وتسبب إلى خسران كثير من الجوانب. والجدير ألا ندعه كما هو، نظراً من أن اللعبة على الإنترنت حالياً ليس مجرد وسيلة للتسلية فحسب، بل بعض الناس يجعلها سبيلاً لكسب الرزق. فوجود القانون لحماية المستهلكين يحمي مستخدمي اللعبة على الإنترنت على عدم أداء حقوق صاحب اللعبة وواجباته نحو المستخدم.

وتسويق اللعبة على الإنترنت لا يقتصر في إندونيسيا، بل إلى معظم بلدان العالم وحتى إلى البلدان التي أكثر سكا ١ من المسلمين. فلذلك لا بد أن تكون المرافق فيها موافقة للشروع، ومثال الذي لا يوافق الشرع وجود الميسر في بعض الألعاب وبيع البنود في وقت محدد. فإذا ندعها كما هي فعلى الأقل سيؤثر نحو تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا. لذا فإن تطبيق الشريعة الإسلامية ينبغي أن لا يهتم بالأمور العبودية فقط، بل يهتم أيضاً بأحوال المعاملة في العصر الحديث.